

دور الصحافة في تدعيم تنفيذ آليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد



م.م. بتول عبد العزيز رشيد

الكلية التقنية (الادارية) / هيئة التعليم التقني

المستخلص

إذا شاءت وسائل الإعلام مكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص عليها الاعتماد للوصول للمعلومات فإمكانية النفاذ إلى المعلومات تعني القدرة على الحصول والوصول إلى المعلومات والبيانات والحقائق أينما كانت. وهذا يعني أن البيئة التي تتوفر فيها القدرة على النفاذ إلى المعلومات هي بيئة الشفافية والمكاشفة والمحاسبة وهي عكس بيئة الفساد تماماً حيث يعيش وينمو في ظروف من الغموض والتعتيم وقباب الحقائق التي تساعد على التستر، كما أن جاهزية المجتمعات القادرة على النفاذ إلى المعلومات هي أفضل بكثير من المجتمعات المحرومة. لذلك فإن إتاحة الحرية الكاملة والمسئولة للصحافة ووسائل الإعلام في نشاطها والحصول على المعلومات أمر في غاية الأهمية فهي تخدم المجتمع وتساعد على نشر المعرفة ومن ثم تساهم في أحداث التنمية المطلوبة، لهذا فالمنطق السليم يقضي بتغذية هذه الوسائل بالمعلومات الدقيقة والتي تستطيع من خلالها وضع سياق معرفي وثقافي صادق في ضوء رؤية واضحة وسوية⁽¹⁾ وتساهم بالتالي إلى إيجاد وعي وحصانة ضد كل أنواع الفساد لتشكل القاعدة الصلبة لانطلاق الفرد باتجاه المشاركة الطوعية الواعية في تنفيذ آليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

ويهدف البحث إلى إلقاء الضوء على الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. والى محاولة في التوصل إلى مؤشرات علمية عن دور الصحافة العراقية في تدعيم تنفيذ آليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. واستجلاء الموضوعات التي أبرزتها جريدة البرلمان من خلال تحليل التقارير الإخبارية التي تعبر عن وجهة نظرها بقصد معرفة مقدار اهتمام الصحف العراقية اليومية المستقلة بموضوعات قضايا الفساد.

وتوصل البحث إلى مؤشرات علمية وموضوعية تعمل على توصيف دور الصحافة في دعم تنفيذ آليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق. والتطرق إلى تجارب عالمية في مجال دور الإعلام في تدعيم مكافحة الفساد قد طبقت في مناطق معينة من العالم واستطاعت أن تؤثر بعض الملاحظات ومن الممكن تعميمها بالاعتماد على مؤشرات لها لكي تطبق في العراق.

أما الجانب العملي للبحث فقد توصل إلى أن جريدة البرلمان تتحمل مسؤولية كشف أبعاد ظاهرة الفساد عبر تقاريرها الإخبارية. فضلاً عن عرض أحداث وقضايا ومعلومات واقعية مدعومة ببيانات وأرقام إحصائية تم اعتمادها من مصادر رسمية موثوقة. وإن الجريدة أول ما ركزت على إبراز ظاهرة سوء الأداء والفساد المالي والإداري وتفضي هذه الظاهرة في مؤسسات الدولة المهمة والحساسة ولم تهمل جريدة البرلمان الجانب الجيد في معادلة التقصي عن الفساد وملاحقة المفسدين من خلال متابعة الحدث للنهائية والحصول على نتائج آجلة أو عاجلة للقضية التي تمت متابعتها إلى جانب متابعة القضايا الأخرى ومنها ما يتعلق بتطبيق برنامج مكافحة الرشوة.

المقدمة

إن الفساد في القطعين العام والخاص مازال ظاهرة تشكل تهديداً للمواطن في كل أنحاء العالم ويشكلان ضغطاً متزايداً عليه ويهددان سبل عيشه ويحدان من حريته ويخلقان شبكة من العنف العشوائي فقد أصبح من أشد المخاطر التي تهدد حياة المواطن في كل مكان وتنقص من كرامته مما يقوض من قيم العدل والإنجاز ويضعف من انتماء الإنسان ويولد شعوراً بالعجز^(١).

وعند تصميم هذه الإستراتيجية يمكن الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام الأمثل للموارد المعلوماتية المتاحة مثل أدوات التكنو لوجيا المعلوماتية الحديثة، كبرامج الكمبيوتر، واستخدام شبكات الانترنت والهواتف المحمولة فضلاً عن وسائل الإعلام ومنها الصحافة على وجه الخصوص والتي تمثل السلطة الرابعة في الدول الديمقراطية والتي تتجه نحو التحول الديمقراطي، راطي بحيث تتيح للناس التدقيق بالأحداث وخلق مناخ للحوار الديمقراطي والمساعدة في تأسيس الحكم الرشيد. وفي وقتنا الحاضر يقدر الدور الذي تقوم به الصحافة لإيصال المعلومات إلى الشعب وهذه الرؤية قد شقت طريقها نحو المعايير الشرعية الدولية في عدد كبير من بلدان العالم.

ويقدر ما للفساد من عوامل وأسباب متنوعة يبقى للوعي دور في القضاء عليه وفي تدعيم آليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ولهذا تلعب الأجهزة الإعلامية المختلفة في بناء منظومة ثقافية محصنة لحد ما. تأخذ مداها باعتبارها مهمة وطنية تستخدم النهج العلمي المعرفي لأداء مهمات مجتمعية إستراتيجية هادفة، ترتبط ارتباطاً بنجاح الجهد الإقناعي لأجهزة الإعلام في مجال مكافحة الفساد.

المبحث الأول الإطار المنهجي للبحث

أولاً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يخضعه للدراسة، فهو يتناول دراسة قضية من قضايا الاتصال الجماهيري وهي دور الصحافة العراقية في تدعيم تنفيذ آليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وقضية لبحث من القضايا المهمة التي طرحت في الساحة الصحفية العراقية بحيث اخذ هذا الموضوع حيزاً كبيراً من الاهتمام الإعلامي وخاصة بعد إن بنيت فتاعة تامة بان لآفة الفساد آثار سلبية مدمرة تؤدي إلى تدهور أوضاع المجتمع من النواحي الإدارية والاقتصادية والسياسية^(١) وان البحث يأتي متوافقاً مع الرغبة والحاجة الماسة لواكبة بدء تنفيذ حملة التوعية بالإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتفاقيه الأمم المتحدة بالتعاون مع هيئة النزاهة.

ثانياً: مشكلة البحث

تدور مشكلة البحث حول التساؤلات الآتية:-

- ١- ما هي الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وما هي الآليات المعتمدة في تنفيذها؟
- ٢- ما هو دور الصحافة العراقية في تدعيم تنفيذ الآليات التي حددتها الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق؟
- ٣- هل استطعت الصحافة العراقية المستقلة متمثلة (بجريدة البرلمان) بمتابعة قضايا الفساد والموضوعات المتعلقة بها؟
- ٤- ما هي الموضوعات المتعلقة بالفساد بأشكاله المتنوعة والسائدة في المجتمع والتي ركزت عليها جريدة البرلمان في تقاريرها الإخبارية.

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي

- ١- إلقاء الضوء على الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
- ٢- انه يساعد على التوصل إلى مؤشرات علمية جديدة ومفيدة وهادفة عن دور الصحافة العراقية في تدعيم تنفيذ آليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
- ٣- استجلاء الموضوعات التي أبرزتها جريدة البرلمان من خلال تحليل التقارير الإخبارية التي تعبر عن وجهة نظرها بقصد معرفة مقدار اهتمام الصحف العراقية اليومية المستقلة بموضوع الفساد.

رابعاً: مجالات البحث

وتتمثل مجالات البحث بمجالين وهما :-

- ١- المجال الزماني : تناول البحث في دراسة تحليلية عن دور الصحافة العراقية في تدعيم لخطة الوطنية لمكافحة الفساد للمدة من ٢٠١٠/٦/١ ولغاية ٢٠١٠/٦/٣٠ باعتبارها وحدة زمنية شهدت في اعتقاد (الباحثة) من خلال متابعة هذه لجريدة : (الحلث وأكف وانضج متابعة) * قضايا الفساد في الصحافة العراقية كما تم اعتمادنا أسلوب الحصر الشامل بتحليل التقارير الإخبارية . أي تم اعتماد العينة العمدية او لتحكيمية أي الاختيار القصود من جانب الباحث لعدد من وحدات العينة اذ يرى الباحث طبقا لمعرفته التامة بمجتمع البحث إنها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا وتفيد هذه الطريقة في دراستك تحليل المضمون حين يقوم الباحث بإجراء الدراسات التحليلية عن المعالجات الصحفية لبعض القضايا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية خلال فترة زمنية معينة^(٤) .
- ٢- المجال المكاني : شملت الدراسة التحليلية جريدة عراقية يومية تصدر من جهة مستقلة (جريدة البرلمان) خاصة فقد امتازت هذه المرحلة من تاريخ الصحافة العراقية بتعدد الجرائد الصادرة وذات توجهات ايدولوجية مختلفة سواء كانت صادرة عن جهات رسمية او حزبية او جرائد مستقلة . وقد شمل البحث التقارير الإخبارية التي نشرتها جريدة البرلمان الخاضعة للتحليل للمدة السابق ذكرها ب (٣٣) تقريراً اخباريا خاضعة للتحليل .

خامساً: منهج البحث

ويعد هذا البحث من لبحوث الوصفية التي تستهدف تصوير و تحليل وتقويم ودراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع وذلك بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنها ،دون الدخول في أساليبها أو التحكم فيها وذلك بغض النظر عن وجود أو عدم وجود فروض محددة مسبقا - لأن الدراسات الوصفية لا تتضمن بالضرورة فروضا سببية تخضع للاختبار والدراسة - كما قد تستهدف تقدير عدد مرات تكرار حدوث ظاهرة معينة ومدى ارتباطها بظاهرة أو مجموعة أخرى من الظواهر . وقد تم اعتماد المنهج المسحي الذي يعتبر المسح جهدا علميا منظما للحصول على بيانات ومعلومات عن الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع البحث ولفترة زمنية كافية للدراسة ويعتبر منهج المسح من أبرز المنهج المستخدمة في مجال الدراسات الإعلامية باستخدام طريقة تحليل المضمون وهو أسلوب للبحث العلمي يسعى إلى وصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها - من حيث الشكل والمضمون - تلبية للاحتياجات البحثية للصاغة في تسؤلات البحث أو فروضه ،وان يستند الباحث في عملية جمع البيانات وتحليلها على الأسلوب الكمي والكيفي لمضمون وسيلة الاتصال بصفة أساسية .

ويتسم أسلوب تحليل المضمون بمجموعة من الخصائص من أهمها :

- أ- الموضوعية أو الانهجية بالحياد - ج- الانتظام - د- العمومية - هـ- التحليل الكمي مقابل التحليل الكيفي و- تحليل المضمون الظاهر مقابل كشف اللوليا الحقيقة^(٤) .
- ومن أجل الحصول على نتائج دقيقة وموضوعية فقد اتبعنا الخطوات الآتية^(٥) .

- ١- وحدة التحليل : وقد اخترنا (وحدة الموضوع) كوحدة للتحليل كونه وحدة طبيعية كاملة في مادة الاتصال وهي التي تحدد معنى الفئة التي تكون جملة أو عبارة أو تتضمن الفكرة التي يدور حولها موضوع التحليل^(٤). أما وحدة القياس فكانت (الفقرة) وهي الوحدة التي سوف نقوم بعدها .
- ٢ - تحديد فئات التحليل : وهي جوهر المادة المراد الوقوف عليها في تحليل المحتوى، ولذلك يجب تحديدها بدقة وشمولية مع استقلالية تلك الفئات وعدم تداخل معانيها وكانت فئة الموضوع ضمن الفئات التي تجيب على السؤال (ماذا قيل) ؟ وتستهدف هذه الفئة الإجابة على السؤال علام يدور موضوع المحتوى، وتفيد هذه الفئة في الكشف عن مراكز الاهتمام في المحتوى ، ذلك إن الوسيلة الإعلامية تعطي اهتماما للموضوعات التي تتفق مع سياساتها التحريرية فما ينشر منها يعتبر أهم مما لا ينشر ، وما ينشر بتوسع يعتبر أهم أيضا مما ينشر في مجالات محدودة أو أوقات متفرقة ويقل تكرار النشر فيها عن غيرها مما يحتل الاهتمام لدى الوسيلة الإعلامية^(٥) وهنا هي الفئة الملائمة لتحقيق أهداف البحث، ولأسيما الوقوف على أبرز قضايا وموضوعات الفساد بأنواعه المختلفة.
- ٣ - جدولة الفئات : أظهرت نتائج التحليل إن هناك (إحدى عشر) فئة مثلت موضوعات القضايا التي تخص أنواع الفساد التي استطاعت جريدة البرلمان في تقاريرها الإخبارية من متابعتها طيلة مدة البحث .
فيما يأتي عرض لفئات التي ظهرت أثناء عملية التحليل مع وضع تعريفات دقيقة مختصرة تصنف هذه الفئات وهي:
- ١- سوء الأداء والفساد المالي والإداري: انخفاض كفاءة أداء المؤسسات الحكومية وغياب المساءلة والشفافية في الأداء الحكومي والانتهاكات المالية والإدارية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تساهم في تنظيم سير العمل الإداري والمالي للحكومة ومؤسساتها ومخالفاتها تعليمات أجهزة الرقابة المالية^(٦).
- ٢ - السرقة والنهب : كسرقة لأموال أو الممتلكات العامة والحصول على أموال الدولة ولتصرف بها من غير درجة حق تحت مسميات مختلفة .
- ٣ - الاختلاس : عبارة عن سوء استخدام الأموال العهود لشخص معين أو التصرف بها بشكل غير قانوني .
- ٤ - التزوير والاحتيال : ويعني لغويا الغش، والتزوير هو الذي يقع في محرر رسمي من موظف عام أثناء تأدية وظيفته واستعمال المحررات المزورة. والمحررات الرسمية قد تكون قرارات تشريعية أو قرارات إدارية أو قرارات مالية. ويمثل التزوير في المحررات الرسمية اعتداء غير مباشر على سلطة الدولة وإدارة التي يعبر عنها هذا النوع من المحررات^(٨).
- ٥ - تبييض أموال وتتضمن عمليات غسل الأموال *** : ازدياد ممارسات جرائم غسل الأموال وتأثيرها على الدورة المالية يؤدي إلى انهيار الاقتصاد الوطني وزيادة حجم الفساد^(٩).
- ٦ - التلاعب بالأرقام والبيانات المالية : تحقيق منافع مالية للمحاسبين وأمناء الصناديق المسيئين ويؤدي إلى ضرر في المال العام ومخالفة التعليمات المحاسبية وتغطية هذا التصرف عن طريق التلاعب في الدفاتر والسجلات والمحاسبية .

٧- الرشوة :عرفت بقانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٩٦ في المادة ٣٠٧ بأنها كل موظف أو مكلف بخدمة عامة طلب أو قبل لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة أو عدا بشيء من ذلك لأداء عمل من أعمال وظيفته بالسجن أو بالغرامة معا .

٨- إحالة المشاريع الممولة من قبل الجهات المانحة إلى شركات ومقاولين غير أكفاء دون الخضوع للتعليمات النافذة :وبالتالي عدم تنفيذ مشاريع بالمواصفات المطلوبة وزيادة التكاليف نتيجة مبالغ مدفوعة بعد استلام المشروع غير المتكامل والإضرار بالتنمية الوطنية والبنية التحتية.

٩- استغلال النفوذ : أي استخدام الموقع العام المنفذ للحصول على امتيازات خاصة .

١٠- سوء استعمال السلطة : تعرف السلطة بصورتها الرسمية في التنظيم الإداري، بأنها ذلك الحق الذي يخوله المجتمع إلى المنظمة عن طريق الحكومة ثم تخوله المنظمة إلى العاملين بها كل طبقا لمستوى نطاق مسؤولياته، بما يمكنه من التوجه والإشراف على أعمال مرؤوسيه. وبهنا فإن السلطة هي التي تعطي التنظيم شكله الرسمي^(٨) ويقصد به عدم اعتماد معايير الجودة في تقديم الخدمات إلى المواطنين ورداءة الخدمات وقصورها بالنسبة للمواطن وهدر المال العام^(٩) .

١١- فرض الضرائب دون وجه حق أو مرجع قانوني **: الرقابة غير الفعالة على استخدام الموارد والممتلكات العامة العائدة إلى الدولة ويؤدي استخدام الموارد للمنفعة الشخصية.

سادسا: صدق التحليل :إن أهم ما يميز أدوات القياس توافر خاصتي الثبات والصدق فيها حتى يمكن جمع البيانات وقياس الظواهر والمتغيرات بطريقة دقيقة وبمستوى عال من الكفاءة^(١٠) وصدق التحليل يعني ملائمة أسلوب أو طريقة القياس لاستخلاص النتائج المطلوبة ومن أجل تحقيق الموضوعية في التحليل يجب أن تكون النتائج صادقة ودقيقة^(١١) ولتحقيق الصدق في عملية التحليل في ما استخرج من الفئات حيث (تم الاعتماد على مصادر علمية في عملية تصنيف أنواع الفساد) واعتمادها في عملية التحليل واعتمدت الباحثة على (صدق البناء Construct Validity) ويرتبط صدق البناء بالمهارات المنهجية للباحث وإدراكه الكامل للإطار النظري لمشكلة البحث، فكلما توفرت هذه المهارات، أمكن بناء الإجراءات بطريقة صحيحة تحقق أكبر قدر من الدقة والموضوعية^(١٢) .

سابعا: ثبات التحليل : يقصد بها هي أداة جمع المعلومات والبيانات للتأكد من درجة الاتساق العالية ودرجة عالية من الدقة والحصول على نتائج متطابقة أو متشابهة إذا تكرر استخدامها أكثر من مرة في جمع نفس المعلومات أو في قياس نفس الظواهر أو المتغيرات، سواء من نفس الباحثين أو من باحثين آخرين، وسواء استخدمها باحث واحد أو عدة باحثين في أوقات وظروف مختلفة^(١٣) أن اختبار الثبات هو إمكانية تكرار تطبيق تحليل الضمون والحصول على نتائج مطابقة أو مقاربة كل مرة، والثبات بأبسط معانيه هو المأمونة وهو القدرة على التكرار أو إعادة مع تحقيق نتائج متسقة، فهو يعني أن الباحث يحصل عند القياس على النتائج نفسها إذا استخدم ذات الأساليب على المادة المبحوثة^(١٤) .

ولاعتد الباحثة تطبيق التحليل من التطبيق الأول وتم حساب معامل الارتباط بين الإجابات الكمية ونسبة الاتفاق بين الإجابات الوصفية في كل من التطبيقين، وقد حصلت الباحثة على نتائج الثبات بواسطة تطبيق (اتفاق سكوت) وفق المعادلة الرياضية الآتية^(١٥) .

معامل الاتفاق - معامل الاختلاف - معامل الثبات

١- معامل الاختلاف : كما حصلنا على الثبات بواسطة محلل خارجي وهو المدرس مساعد ضياء مصطفى (اختصاص صحافة)، الذي قام بتطبيق معامل سكوت كمعادلة رياضية على نتائج استمارات البحث، وقد تم استخراج معامل الاتفاق على تحديد الأفكار التي تتضمن اتجاهها على تصنيف تلك الأفكار لتوخي الثبات، وقد بلغ معامل الاتفاق على تحديد الأفكار في محاولتي الباحث مع نفسه ٩٥٪، وبين الباحث والمحلل الخارجي ٩٠٪.

ثامناً: التعريف بالمصطلحات:

١- الدور : يشير مصطلح الدور إلى السلوك الاجتماعي للفرد في وضع اجتماعي معين ويفترض أن لأفراد في وضع اجتماعي معين يتصرفون وفقاً لتوقعاتهم ولتوقعات الآخرين من حولهم عن دورهم في المجتمع، ويقوم مفهوم الدور على افتراض أن طبيعة النظام السائد في أي مجتمع وثقافته، تحدد ممارسات أجهزة الإعلام فيه وأدوارها... الخ (٩).

٢- الصحافة : لقد كانت الصحافة هي السائدة وكانت كافية لتعريف ووصف وسيلة الاتصال طوال القرن التاسع عشر والعقدين الأول والثاني من القرن العشرين بل وامتد حتى الثلاثينات، حتى إن مفهوم الاتصال الجماهيري لم يتم إلا في منتصف الثلاثينات (١٠) والصحافة إنها في آن واحد إنتاج صناعي وخلق فكري ولا تتبين أهميتها الحقيقية إلا من خلال تحديد الوظائف الاجتماعية التي تؤمنها كل واحدة من منشوراتها في مستويات مختلفة (١١).

٣- التقرير الإخباري أو الصحفي : وهو فن يقع ما بين الخبر والتحقيق الصحفي ويقدم مجموعة من المعارف والمعلومات حول الوقائع في سيرها وحركتها الديناميكية فهو إذن يتميز بالحركة والحيوية. وهو لا يستوعب الجوانب الجوهرية أو الرئيسية في الحدث فقط كما هو الشأن في الخبر وإنما يمكن أن يستوعب وصف الزمان والمكان والأشخاص والظروف التي ترتبط بالحدث وهو لا يقتصر على الوصف المنطقي والموضوعي للأحداث وإنما يسمح في نفس الوقت بإبراز الآراء الشخصية والتجارب الذاتية للمحرر الذي يكتب التقرير (١٢).

المبحث الثاني

أولاً: الإعلام وخصوصية الصحافة

إن واحدة من سمات عصرنا البارزة هي تحول الإعلام إلى علم له أدبياته ونظرياته وقوانينه . وبات متعذراً ممارسة أي نشاط إعلامي ناجح دون دراسة هذا العلم . وهذا لا يتناقض إطلاقاً مع حقيقة إن الإعلام هو فن وموهبة وربما فطرة ، بقدر ما يؤكد إن هذه الموهبة إذا لم تقم وتمارس على أسس علمية تضعف وتذبل وتضل طريقها .

ومع إن المؤسسة الإعلامية لا تعمل من الفراغ ، ولا تنطلق من الخواء . وبغض النظر عن شكل الملكية ونوعية النظام السائد وشخصية ونوعية الوسيلة الإعلامية ، اذ هي عبارة عن أجهزة معقدة أو جبتها قوى معينة من أجل تحقيق أهداف معينة وخدمة معينة ، كائنة ما كانت هذه الأهداف والمصالح . وان كل مؤسسة إعلامية معينة ومنهمكة في تحقيق وخدمة مشروع حددته القوى التي تملكها وتوجهها وتحدد منطلقاتها . من أجل التفاعل مع الواقع الموضوعي ، وتشخيص معطياته ، ومعالجة أحداثه وظواهره وتطوراته ، وفق منظور القوى التي تملك وتوجه الوسيلة . وتقسم الوسائل الإعلامية عادة إلى ثلاثة أقسام :

١- منظومة الإعلام المقروء : تضم هذه المنظومة : الصحف اليومية المركزية العامة والمتخصصة ، والصحف المحلية ، والصحف المتخصصة حسب الجمهور المستهدف (طلاب ، عمال ، فلا حون) ، المجلات الأسبوعية العامة ، المجلات الشهرية العامة والمتخصصة ، المجلات الدورية العامة والمتخصصة .

٢- منظومة الإعلام السمعي-بصري : تضم هذه المنظومة مختلف المحطات الإذاعية : المركزية العامة والمركزية المتخصصة (موسيقى ، دراما ، شبيبة) ، والإقليمية والمحلية والموجهة .

٣- منظومة الإعلام المرئي : تضم مختلف المحطات التلفزيونية العامة في البث : المركزية العامة (الشبكات القومية) ، والمركزية المتخصصة ، والإقليمية والمحلية والقضائية .

وتتملك كل منظومة إعلامية خصوصية تكنولوجية معينة تشكل العامل الحاسم والمحدد لطبيعة عملها ، ولنوعية أدائها ، وللفن الصحفي المستخدم فيه ، ونوعية جمهورها ، وطرق وأساليب التأثير والإقناع المستخدمة فيها ... الخ^(١٢) . وان الحوار حول فنية الصحافة وحرفيتها واعتبارها صناعة وفن يعكس التصور العام لعنى الصحافة بأنها إعلام أو إحدى وسائل الاتصال بالجمهور وأهميتها ظهرت بحكم تأثيرها في الرأي العام حتى أصبح يطلق على الصحافة اسم صاحبة الجلالة حينما كان الملوك وحدهم أصحاب السلطة فلما شاركتهم الشعوب السلطة بتطبيق نظرية فصل السلطات أصبح يطلق على الصحافة السلطة الرابعة كسلطة مضافة إلى السلطات الثلاثة (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وهذا التعريف ينطبق إلى حد ما على الصحافة المسموعة والمرئية ، والقول إن الصحافة سلطة رابعة في الدستور ليس معناه أن تكون الصحافة بمثابة البرلمان في التشريع أو بمثابة القضاء في إصدار الأحكام واجبة التنفيذ .. وإنما معناه إن تنظيم الصحافة لابد وان يكون شاملاً وأساسياً ، وان القوانين المنظمة للصحافة ينبغي أن تتكامل وتتناسق بحيث تشكل هيكلًا متوازنًا أو هرماً يعبر عن كافة الأبعاد الضرورية للعملية الصحفية من بداية التفكير في إصدار صحيفة إلى وصولها إلى يد القارئ .

ومع ذلك ظلت وظائف الصحافة الرئيسية في المجتمع هي الوظائف التي صنفها علماء الصحافة من قرون سابقة وهي: الأخبار، التفسير، والتثقيف والتوجيه، التسلية والإعلانات التي تعد أخبار السوق وجزءاً من العملية التسويقية للضائع والخدمات.

ولكن هذه الوظائف لا تسير على وتيرة واحدة. في كل الصحف أو في كل المجتمعات... ومن ثم يبرز الاهتمام بضرورة وضع إطار شامل للإعلام في المجتمع أو فلسفة شاملة للإعلام في المجتمع.. وهو ما أطلق عليه نظريات الإعلام التي تختلف من مجتمع إلى آخر^{١٤}، وبحسب رأي جون ميرل (١٩٨٩)، يمكن تقسيم العالم إلى نظامين أساسيين للصحافة صحافة ذات تميل سلطوية، وصحافة ذات تميل تحررية تستند الأولى إلى قاعدة فلسفية يمكن تتبعها إلى أن تصل على الأقل إلى أفلاطون، وأول وأعظم مناصر لالقلون والنظام بل المدافع عن حق طبقة الأرستقراطية في الحكم، وهذا في الأساس لجاء صفو يعكس الشك في الجماهير. وهذا الاتجاه يتبنى سياسة شمولية قوامها لنخبة أو الصفوة كرسبي ما بعد كثير من الكتب والمفكرين والسياسيين، ومن بينهم: ميكفيلي وهوبز وهيجل ونيشه وفخته وروسو، وفي التطبيق العملي: ماركس وانغلز ولينين وستالين وماو وكاسترو، حيث نوا إلى بناء حكومات مركزية لا تشك الجماهير في إدارة لشؤون العليا وتنكر قدرة هذه الجماهير على الإدراك واتخاذ القرارات المناسبة وبذلك فإن الصفوة هي التي تحتوي وسائل الإعلام وتراقبها وتحدد كميتها لمعلومات التي ترى أن الشعب يحتاج إليها.

إما الصحافة الثانية أي ذات المول التحررية، فتقوم فلسفتها على جذور عديدة، لكن التأثير الفعلي لهذا الاتجاه على الصحافة بدأ في القرنين السابع عشر والثامن عشر بمساهمات بارزة من جون ميلور ولوك وتوماس جيفرسون وجون ستيوارت مل، الذين ربطوا هذا الاتجاه بمبادئ الديمقراطية التي تشكل الجاذب لسياسي من الفلسفة الليبرالية. وينطلق هذا الاتجاه من أساس الثقة بالإنسان العادي، وجموع الشعب ويدعو إلى إقامة علاقة وثيقة بين الحاكم والحكوم تؤمن بأن الغالبية قادرة على الوصول إلى الحقيقة واتخاذ القرارات وهذه المبادئ ترتبط بوسائل إعلام والصحافة باعتبارها وسائل جماهيرية تقوم بتعليم الناس لكي يعرفوا ما حولهم^(١٥).

ثانياً: إستراتيجية العملية الإعلامية في وسائل الاتصال الجماهيرية ومنها الصحافة

من بين العديد من لاكتشافات لتقنية التي أحدثت تغييرات في التنظيم الاجتماعي، بعد تطور وسائل الاتصال الجماهيرية يقبلان يتمتع بالتأثيرات الأبعد مدى^(١٦) فحسب نظرياً التأثير المعتدل لوسائل الإعلام (نموذج ترتيب الأولويات الأجنبية) (Agendasetting) يفترض هذا النموذج أو النظرية إن الصحافة لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات أو القضايا التي تقع في المجتمع، وإنما يختار القارئون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها وبشدة ولتحكم في طبيعتها ومحتواها. وهذه الموضوعات تؤثر اهتمامات الناس تدريجياً، وتجعلهم يدركونها ويفكرون فيها ويطلقون بشأنها، وبالتالي تمثل هذه الموضوعات لدى الجماهير أهمية أكبر نسبياً من الموضوعات الأخرى التي لا تطرحها وسائل الإعلام^(١٧). ومن أجل التأثير على سلوك شخص ما أو مجموعة، يجب تطوير سلسلة كاملة من العمليات المعقدة والمتداخلة بعبارة أخرى (يتحدد السلوك من قبل فئات وأراء وأفعال شخص معين، ومن قبل حاجات وموغياته، ومن القيم التي يحملها، ومن قبل الرقابة الفورية التي يمارسها على سلوكه بمساعدة ملامح معينة لبناء الإدارة وتعليمية).



ولكي يتم التأثير على السلوك من الخارج، يجب توفر المقدرة على التأثير على تلك المحددات المختلفة والعمل على (خلق بنية إدراكية خاصة) بحيث يتفق جميع علماء النفس تقريبا على مسألة أن سلوك إنسان ما يندرج عن إدراكه العالم الذي يعيش فيه. وأن المضمون والعلاقات القائمة بين أجزاء العالم النفسي لشخص ما يمكن تسميتها ببنية إدراكية وأن التغيير في سلوك الإنسان ما هو إلا تغيير في بنية الإدراكية، (١٦).

وهذا ما يطلق عليه النموذج المعرفي الإدراكي وهو النموذج الأكثر أهمية بالنسبة لدراسة الاتصال وذلك لأنه يعطي موقعا أساسيا للأنشطة العقلية للكائنات البشرية العادية بالنسبة لتحديد شكل سلوكها إذ إن هذا النموذج لا يركز على اللغة والمعاني بل يركز على مجموعة المفاهيم والعمليات التي يقال إنها جزء من بناء شخصية جميع الكائنات البشرية. والدخل المعرفي له لتدخلات عديدة في دراسة تأثيرات الاتصال على الأفراد وخاصة في محاولة فهم كيفية استيعاب الرسائل الإعلامية وكيف يمكن تعلم نماذج الفعل من الصور التي تنقلها وسائل الإعلام، وكيف يمكن أن تتغير المواقف والمعارف والقيم والاحتمالات السلوكية عن طريق الحث والإقناع (١٧) ومن أجل التوصل إلى تحليل مرض لعملية التأثير الاجتماعي على السلوك، يقتضي تحليل شيء أكثر عمقا، إلا وهو العامل الذي يعطل السلوك. ويمكن القول أن الضرورات الشخصية (الأهداف) هي التي تعطل السلوك، وتعتبر عن نفسها من خلال تحديد الأهداف في البنية الإدراكية للإنسان. فمن أجل دفع الآخرين إلى القيام بعمل ما عبر وسائل الإقناع الجماهيرية، يجب أن ينظر إلى هذا العمل كطريق مود إلى هدف يود الإنسان الوصول له. فقط إذا تلاءمت الترابطات مع البنية الإدراكية العامة للإنسان. فلذلك يمكن لحملة ما أن تلاقى نجاحا في إحداث تغييرات في السلوك، شريطة أن تتم هذه المتطلبات.

ومن ثم فإنه قبل القيام بحملات الإقناع ينبغي التعرف على شخصية أولئك الذين ستوجه إليهم هذه الحملات ولضمان أن تحدث هذه الرسالة تأثيرا أكبر فإن النداءات والمنافشات والشعارات والوسائل الأخرى يجب أن تصاغ في إطار يسمح بجلب انتباه هؤلاء بشكل يسمح بإحداث التأثير المطلوب (١٨).



المبحث الثالث

أولا : مفهوم الفساد وأنواعه وتصنيفاته

لقد تنوعت المصادر والأدبيات التي تناولت مفهوم الفساد أو المعاني ذات العلاقة أو المتقابلة ويمكن عرضها ضمن الإطار المفاهيمي وان الحديث عن الفساد لا يخص مجتمعا بعينه أو دولة بذاتها وإنما هو ظاهرة عالمية تشكو منه جميع البلدان .

وان الفساد (Corruption) مصطلح يتضمن معان عديدة في طياته . والفساد موجود في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة فهو موجود في أي تنظيم يكون فيه للشخص قوة مسيطرة أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة أو صاحب قرار وتكون هناك حرية في تحديد الأفراد الذين يستلمون الخدمة أو السلعة أو تمرير القرار لفئة دون الأخرى^(٧) .

ويتخذ الفساد أنواعا وتصنيفات وأوجها عديدة ، يتجلى في احد منها أو يجمع بين بعضها أو كلها وكما مبين في جدول (١) التالي :

الغنى	لكنب
السرقية	الرشوة
استغلال النفوذ	الاختلاس
التهرب من الضريبة	سوء استعمال السلطة
استغلال الآخرين	هدر المال العام
سوء الضمانة	الوساطة
الصرف المفرط دون الحاجة أو على مشاريع وهمية	توظيف الأموال العسمة لصحة فرد أو مؤسسة
تسريب المعلومات خدمة لصالح الآخرين مقابل بدل أو نسبة من الأرباح المحصلة	الحصول على نسب من العقود أو المناقصات الرسمية
قبول الهدايا الباهظة الثمن أو للمساهمة الكبيرة	تفضيل ذوي القربى والصلة في العقود ولا تعيين أهلي الرغ من الضرر الذي يمكن ان يلحق بلا صحة العامة أو بخزينة الدولة
التلاعب بالأرقام والبيانات المالية	فرض الضرائب دون وجه حق أو مرجع قانوني

وعند التحقق في محتوياته نجده انه يصف الى عددا من الأنواع المسميك. فالأشكال والظاهر المتعددة للفساد تجعل من الصعوبة بمكان حصرها بنقاط معينة^{١٨}.

أولاً: الفساد من حيث الحجم

١- (الفساد الصغير) (Minor Corruption) (فساد لدرجات الوظيفية للذيا) وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذاته لا ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوى من الآخرين.

٢- (الفساد الكبير) (Gross Corruption) (فساد لدرجات الوظيفية العليا من الموظفين) والتي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو لهم وشمول وخطر لتكليفه لدولة مبلغ ضخمة.

ثانياً: الفساد من ناحية الانتشار

١. فساد دولي: وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى عالمياً وسعاً يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) بفتح لحدود والمهاجر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر. ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته. تمرير منافع اقتصادية نغية يصعب الفصل بينها ما هذا يكون هذا الفساد أخطبوطياً يلف كياناً وتاقتصاديات على مدى واسع ويعتبر لأخطر نوعاً.

٢. فساد محلي: وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشآته الاقتصادية وضمن المنصب الصغيرة ومن الذين لا يتباطلهم خارج الحدود (معشركات أو كيانات كبرى أو عالمية)^(١٩).

ثالثاً: الفساد من حيث مظهره

١- الفساد السياسي: ويتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسيق السياسي (المؤسسات السيبلية) في الدولة. ومع ان هذا الفرق جوهري بين المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية وتوسع المشاركة وبين الدول التي يكون فيها الحكم شمولياً ودكتاتورياً، لكن العوامل المشتركة لانتشار الفساد في كلا النوعين من الأنظمة تتمثل في نفق الحكم الفاسد، وتتمثل مظاهر الفساد السيبلية في: الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية، وفقدان المشاركة، وفساد لحكام وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد وتنقيح المحسوبية.

٢- الفساد المالي: ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفات التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات ولواالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحابة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.

٣- الفساد الإداري: ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخلفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تديته لها هو وظيفته من منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة لقيم الفردية التي لا ترقى لإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات تبدل الضغط على صناع القرار والشرعين لرجعتها وتحديثها باستمرار.

وهنا تتمثل مظاهر الفساد الإداري في عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية لوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي.

٤- الفساد الأخلاقي:- والمتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كالقيام بأعمال مخلة بالحياة في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن إدارته، وأن يستغل السلطة لتحقق ما يرغب شخصية له على حساب المصلحة العامة أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى (المحاباة الشخصية) دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة^(٢٠).

ثانياً: الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للكشف عن الفساد

يعد كشف مخاطر الفساد وابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخطوة الأولى في اتجاه محاربة هذه الظاهرة.

١- فتكمن خطوة البعد السياسي لهذه الظاهرة في كونه يتسبب في تعطيل أو إبطاء خطوات السير بالعملية السياسية نحو التحول الديمقراطي الحر بجميع أبعادها، وما يترتب على ذلك من إطالة أمد مرحلة التحول التي تعد أصعب مرحلة يمر بها الفرد كجزء والمجتمع ككل، نظراً لثقل خضاتها السياسية العسيرة في بناء مؤسسات ديمقراطية ترافقه تحولات سياسية تلقي بظلالها على حياة الفرد في تحصيل حقوقه السياسية، وحق الحياة المتمثل بتوفير السلع والخدمات الأساسية وبما يضمن توفير مستوى معيشي مقبول ونيل حقوق الفرد السياسية التي يكفلها الدستور والنظام السياسي الديمقراطي^(٢١).

٢- الأبعاد الاقتصادية تمثل البطالة والتضخم وانخفاض متوسط دخل الفرد وتلني المستوى المعيشي للمواطن فضلاً عن نقص السلع والخدمات الأساسية فضلاً عن البعد الخفي التكاملي لهذه الظاهرة والمتمثل في استنزاف موارد الدولة وميزانيتها بهذا الفساد والذي يلقي بضرره ليس على المواطن والأجيال المقبلة فحسب بل وعلى مستقبل الدولة الاقتصادي وعلى حصة أفراد المجتمع من حقوقهم الاقتصادية المتمثلة بتوفير فرص العمل ورفع متوسط دخل الفرد ورفع مستواه المعيشي وتوفير السلع والخدمات الأساسية مع التحول والبناء الديمقراطي^(٢٢).

ويعتبر التهرب الضريبي والجمركي والتهرب والغش الصناعي والتجاري والاحتكار وتبييض الأموال... وغيرها من صور الفساد التي تتسبب في تضائل قدرة الاقتصاد على النمو وهدر إمكانياته المادية، وتشكل أحد العوائق الأساسية للتنمية الاقتصادية^(٢٣).

٣- الأبعاد الاجتماعية: ويشوه الفساد البنى الاجتماعية والنسيج الاجتماعي وتصدع النخب الأقلية على حساب الأكثرية التي تتحدر للقاع جره ممارسات الفساد وكذلك يؤدي اقتصاد الفساد إلى سوء توزيع الدخل بشكل غير متكافئ وغير مشروع مما يحدث تحولات سريعة ومفاجئة في التركيبة الاجتماعية الأمر الذي يكرس التفاوت الاجتماعي وزيادة التوتر وعدم الاستقرار السياسي فتركز الموارد بيد الفسدين يؤدي إلى اختلال التوازن في المجتمع وصعود هذه الفئة مع انخفاض فئة الأكثرية الفقيرة إلى مستوى التدهور.



فالفساد ديزيد من الاستقرار وتراجع العدالة الاجتماعية نتيجة تركز الثروات والسلطات وسوء توزيع الدخل والخدمات في المجتمع وانعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي وتبني المستوى للعاشي لأفراد المجتمع ما يؤدي بهؤلاء إلى ارتكاب الجرائم والذيلة وبالتالي تعطيل قوة فاعلة في المجتمع (٢٢).

٤- الأبعاد الثقافية: تلعب ظاهرة الفساد دورا خطيرا في إشاعة ثقافة الفساد والإفساد من خلال إيصال المجتمع إلى مرحلة تقبل بعض الظواهر المرتبطة بالفساد على إنها واقع اجتماعي معاش أو إنها ادوار وأوضاع طبيعية لمرحلة الانتقال الديمقراطي (٢٣) مما لا شك فيه إن لكل مجتمع ثقافة وقيمة التي يؤمن بها، ومع تطور المجتمعات نشأت فئة من الناس تعمل على تنظيم هذه الثقافة بالشكل الذي يتجاوب وطبيعة هذا التطور وقد أطلق على هؤلاء (بأهل العمل الفكري) فالثقافة تمارس عادة ضمن مفهومين المفهوم الواسع والمفهوم الضيق، ففي الأول تكون الثقافة الوعاء الذي يهتم بصناعة الحياة وتنظيم الوجود المجتمعي التي تتخلل كافة النشاطات الإنسانية والقطاعات الإنتاجية، لشعب من الشعوب أو لطائفة من الطوائف، أما بالمعنى الثاني فإن مفهوم الثقافة لخصري أو الضيق تنحج إلى ما ينتجه أهل القطاع الثقافي من كتاب وعلماء ومفكرين وفنانين وكافة العاملين في ميادين المعرفة ومجلات الثقافة ولكن هذا لا يعني إلغاء العلاقة بين هذين للتبوين للثقافة، بل هي علاقة تفاعل وتأثير وتأثير (٢٤) إضافة إلى النخبة الإعلامية الوسيطة وتتميز هذه الشريحة الاجتماعية عن النخب الثقافية الأخرى في المنظمة العربية. إدار هذه الفئة تتحكم في المجال الرمزي إلى حد كبير، وتمثل هذه لفئة مزيجا من الفئات الإعلامية والتقنية من كتاب وصحفيين وإداريين وفنيين وتقنيين والذين يشتركون في ما يمكن اعتبار إلتحاقا ثقافيا علميا (٢٥).

ثالثا : ما هي الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد

يمكن القول إن بناء إستراتيجية لمكافحة أي ظاهرة يستلزم معرفة جذور وعوامل هذه الظاهرة والآثار التي تتركها على نظم الحياة ومن خلال الاستعراض السابق وجدنا أن ظاهرة الفساد جريمة تتعلق بكل فئمة الحياة ونظمها وإن تأثيراتها متشعبة، لها جذران مكافحتها ولحد منها تستوجب جهود متكاملة ومتعاونة سواء كأفراد أو مؤسسات أو كدولة ومنظمات محلية وأقليمية وعالمية كما أنها بحاجة إلى مجموعة من التشريعات والضوابط ونظم الرقابة الفعالة فضلاً عن التربية الأخلاقية والشعور بالمسؤولية اتجاه الله سبحانه وتعالى والنفس والمجتمع^(١٨)، فالإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد هي رؤية ورسالة تستمد جذورها من التأمل والنطق وتستند إلى علم الإدارة ومكافحة الجريمة ممزوج بالتجارب العالمية فهي عبارة عن لائحة توضح خارطة الطريق الذي يتبعه ودور الأفراد والمؤسسات للمساهمة في حماية المجتمع ومكافحة ظواهر الفساد ومنع وقوعها واستمرارها لجهود كل هذه التشكيلات ودعمها، فقد تم تشكيل مجلس مشترك لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٧، ليكون الإطار التنسيقي الجامع للأجهزة المعنية كافة بمكافحة الفساد وإنفاذ القوانين، لتكون بمثابة خطة شاملة ومفصلة ودليل عمل لمواجهة الفساد في مستوياته كافة، لقد أخذت الإستراتيجية بنهج الوقاية والردع في توازن موضوعي لمواجهة الفساد، فتم بناء خطة للمكافحة على أسس محاربة الفساد من الأعلى إلى الأسفل. و وضعت استناداً إلى الفقرة (١) من المادة (٥) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣، والتي صادق عليها العراق بالقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٧، حيث وضعت الإجراءات الخاصة بخطة العمل التفصيلية لعلاج الظواهر السلبية ومكافحة الفساد للسنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٤)، مع مؤشرات العالجة^(١٩).

وقد شملت الخطة مرافق متعددة، وهي النظام التشريعي والنظام السياسي والقضاء والانتخابات ونشاط التربية والتعليم والصناعة والتعدين وأنشطة الزراعة والري وحماية البيئة والبلديات ولشغال العامة والثقافة والعدل والتجارة ونشاط العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والتخطيط والتعاون الإنمائي والنفط وشؤون الأوقاف والمالية والظواهر العامة والظواهر المتفرقة^(٢).

رابعاً: أما الآليات المعتمدة في بناء الإستراتيجية، فهي

- ١- مكافحة عبر أحداث تغييرات في السياسات والأنظمة، حسب تطور العمل .
- ٢- ترسيخ الشراكة بين الجهات المعنية كافة في بناء الجبهة الوطنية لمكافحة الفساد .
- ٣- توضيح دور المؤسسات الحكومية وتشخيص المشاكل الرئيسية التي تعانيها وخاصة في مجال ترشيد الهياكل التنظيمية وتنمية الموارد البشرية ورسم السياسات المالية والإدارية وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد والنزاهة والشفافية والمسائلة وتفعيل آليات مكافحة الفساد .
- ٤- اختيار الأهداف القريبة والبعيدة المدى مع الأخذ بنظر الاعتبار أن يكون الهدف المختار واقعي ويمكن تحقيقه وقياسه وأنه لا يتعارض مع الأهداف الأخرى .
- ٥- تهيئة الموارد البشرية والمادية والمستلزمات الأخرى لتنفيذ الخطة .
- ٦- تحديد سقف زمني لتنفيذ كل مفردة من مفردات الخطة .
- ٧- توزيع المسؤوليات على ضوء مفردات الخطة .
- ٨- إصدار تقارير متابعة دورية لانجاز المهام من قبل المؤسسات المعنية وتصحيح المسارات في ضوء تحليل النتائج .

- ٩- إصدار تقرير سنوي في نهاية كل سنة يوضح نتائج صياغة وتنفيذ الخطة الوطنية وتحديد المشاكل والمعوقات والمقترحات لتجاوزها وتأمين التدفق المستمر للبيانات والمعلومات .
- ١٠- الاهتمام بوضع خطط بديلة للمفاصل المهمة بما يضمن الاستجابة لآلية متغيرات أو تحديات تواجه عمليات التنفيذ^(٣).

اذ يتم تنفيذها بإشراف وتوجيه هيئة النزاهة، تنفيذ للمادة السادسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من خلال تشكيل فريق من الخبراء، يضم ممثلين عن هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية والجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي العراقي وممثلين آخرين عن المجتمع المدني والإعلام والجامعات العراقية وممثل عن منظمة الأمم المتحدة بصفة مراقب، حيث يتولى الفريق مهام التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة وعقد اجتماعات دورية، تناقش خلالها الأمور كافة ذات العلاقة ووضع برامج وأدلة عمل لتنفيذ فقرات الإستراتيجية ووضع مؤشرات للتقدم المحرز وإعداد هياكل التقارير المطلوبة من مكتب المفتشين العموميين وتحديد محاورها، ومن ثم تحليلها، مع رفع تقرير إلى هيئة النزاهة، يتضمن التقدم المحرز^(٤) .

المبحث الرابع:

اولا : تجربة تدعيم وسائل الإعلام للقيام بدورها في مكافحة الفساد في جنوب شرق أوروبا او راسيا

يقوم مجلس التبادل العالمي للأبحاث بقياس تطور الوسائل الإعلامية المستقلة المدعومة وذلك بتقييم لصفات الميزة لوسائل الإعلام وللبيئة السياسية والقانونية التي تعمل في كنفها وقد قام المجلس بتطبيق أول مؤشر سنوي لدعم وسائل الإعلام على عشرين بلدا في جنوب شرق أوروبا و راسيا في أيار /مايو ٢٠٠١. إن هذا المؤشر يمكن تطبيقه في أي بلد أو منطقة من العالم، فقد يوسع المجلس نطاق عمله لكي يطبق هذا المؤشر في مناطق أخرى من العالم في المستقبل وظهر مؤشر دعم وسائل الإعلام عندما طرح لسئلة على محترفين إعلاميين محليين وعلى خبراء عالميين في تطوير وسائل إعلام من أجل تقييم خمسة أوجه أساسية لأجهزة وسائل الإعلام : نوعية الصحافة، البيئة القانونية والتنظيمية تعددية مصادر الأنباء، الدعم المادي لوسائل الإعلام وتنمية جمعيات لها علاقة لوسائل الإعلام ومنظمات غير حكومية واتحادات .

هذه الأوجه الخمسة لأجهزة وسائل الإعلام تساهم في تحديد قدرة وسائل الإعلام للقيام بدورها في مكافحة الفساد، وأشارت النتائج إن وسائل الإعلام المستقرة ماديا تستطيع المحافظة على تحرير صحافة مستقلة، كما يمكنها الإنفاق على تقارير لاستقصاء المعلومات. كما إن المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بحرية التعبير يمكنها دعم وسائل الإعلام الجريئة والصحافيين الذين يكافحون الفساد . فضلا عن تعددية مصادر الأنباء تعني إن المواطنين لديهم إمكانية الحصول على وجهات نظر متعددة وانه لا يمكن لمصدر واحد أن يكون مهيمنا

وتبين إن هذين من المؤشر لهما دلالة على مدى استعداد وسائل الإعلام لمكافحة الفساد، أحداها تقيس مدى صلاحية المعايير الاجتماعية والقانونية لحماية وتعزيز التعبير الحر والوصول إلى المعلومات لرسمية فيما تبحث الأخرى في أمر تطبيق الصحافة للمقاييس المهنية الجيدة. وفهميز المبحوثين هذين لهما دلالة لهما في تدعيم وسائل الإعلام في مكافحة الفساد هما الحق الوصول إلى المعلومات ووجود الصحافة الاستقصائية المعترف بها قانونيا في بلدان محددة .

وتشير نتائج المؤشر إلى إن وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم لا تزال تكافح للقيام بدورها في مكافحة الفساد. وهناك تباين ظاهر بين الدول، فوسائل الإعلام في وسط آسيا وبيلا روسيا تتعاطى قليلا في الاستقصاء الصحفي وتوجيه حكومات معادية للصحافة الحرة وتتمتع بدعم محدود أو حماية محدودة من النظام القانوني بيد إن بلدان أخرى مثل دول الكومنولث المستقلة تواجه مشاكل مماثلة مع إن القمع قد يكون أخف حدة .

على عكس ذلك، هناك بوادر أكثر إيجابية في بلدان شرق أوروبا. فقد أحرزت دول كبلغاريا وكرواتيا ورومانيا تقدما باتجاه مناخ يشجع وسائل الإعلام على لعب دور الرقيب. ولكن هناك دولا أخرى في جنوب شرق أوروبا لم توحده الجهود أو تزيد هذا الانجاز. وهناك تغييرات عامة في العالم فمنذ سقوط الشيوعية تحسن مستوى المهارة الصحفية بشكل ملحوظ ولكن التقارير الإخبارية التي تتميز بالنوعية الجيدة ما زالت محصورة في العوصم، ووسائل الإعلام ما زالت مترددة بالقيام بالتحقيق لصحافي الاستقصائي والأنظمة القمعية ما زالت مهيمنة في الكثير من الدول. ولا زالت لعمال اغتيال والتهديد للصحفيين ووسائل الإعلام الداعمة لهم تحصل في جميع أنحاء العالم^(٢٧).

ثانياً: دور الصحافة في دعم آليات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق

يرتبط مفهوم دور الصحافة او (وسائل الإعلام) في مكافحة الفساد فلسفياً وتاريخياً بتطور مفهوم وظائف الصحافة في التأثير في الرأي العام، وهي الوسيلة التي أثار ترحباً واسعاً منذ وقت طويل، وتشكلت بحسب الخلفية الثقافية السائدة في المجتمع، وأصبحت متأثرة بالظلم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تنتمي إليها أنظمة الصحافة والإعلام^(٢٨)، وان الإعلام لا يحدث من التغيير والتحويل بقدر ما يحدد ثمن التدعيم والحفاظ للآراء الموحدة بدلاً من تغييرها^(٢٩) وهنا يقتضي توصيف دور الصحافة في دعم تنفيذ آليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من خلال الخطوات الآتية:

١- ضرورة تفعيل الصحافة القيمية وهي الوسيلة الأكثر فاعلية في محاربة الفساد والعمل على تنمية إدراك حملات الإعلام أقليمي (الرسمي أقليمي) ويتعلق بقيم المجتمع ومعانيه الثقافية التي تشكل هويته وانتماءه إلى بيئة حضارية ذات أبعاد إنسانية عالمية^(٣٥).

والإعلام القيمي هو منظومة القيم لدى الصحفيين متمثلة بمفاهيم الإيديولوجية والدينية السائدة في المجتمع من خلال ترديد مفاهيم الفضائل، والانتماء للوطن وربط الحوافز بالإنتاج، والوطنية ولوعي الديني، والحرية وتوفير الأمن للمواطنين، والأخلاق، والشرف، والعمل، والفضيلة إلى غيرها من العناصر الإيديولوجية والدينية التي كثيراً ما تتردد على المستوى الرسمي بالمجتمع وهي المواضع والقضايا التي يركز عليها في الكتابات الصحفية^(٣٩).

٢- وبما إن للصحافة تقنيات معينة كرسختها الخبرة العالية أثبتت نجاحاتها في ظروف وحالات معينة، يجب وضع شعار مبسط يخلص الهدف الاستراتيجي المراد تحقيقه والتعريف بهذا الهدف وتوظيفه عبر وسائل الإعلام. وشحنه بفكرة مركزية وهي إن الخصم واحد وأوحد، كذلك شخصه هذا الخصم، بمعنى أنه أولاً وبالأخص شخص مادي، ثم تقديم هذا الشخص الواحد كأصل للمشكل وللخطر، وتحميله مسؤولية ما يترتب على مجابهته والتصدي له وخلق أجماع كامل ضد الخصم (الظاهرة السلبية) وتوظيف قادة الرأي (أصحاب النفوذ الفكري والروحي) والجماعات الضاغطة (أصحاب النفوذ المالي) للإسهام في دعم هذا الإجماع كعنصر قوة ضد الخصم^(٤١) على اعتبار أن ظاهرة الرشوة والاختلاس ومخالفة القوانين وغيرها من الظواهر السلبية وبكل أبعادها وإفرازاتها لا تمثل ثقافة مجتمعية بأي شكل من أشكالها وإنما هي ظاهرة سلبية أفرزتها نتائج مرحلية سابقة وحاضرة مع عدم إمكانية فرضها كواقع اجتماعي في مجتمع يدين بالقيم الأخلاقية العالية مثل المجتمع العراقي^(٤١).

٣- يبرز دور الصحافة في السعي للحفاظ على تركيبة المجتمع السلمية والدعوة لتقليل التباين بين طبقات المجتمع والارتقاء به مستوى دخل الطبقة الفقيرة للوصول بها إلى مصاف الطبقة المتوسطة^(٤١) كما إن الصحافة تملك القدرة على ترابط المجتمع بقنوات وأشكال مختلفة كالربط بين المصالح والاهتمامات المشتركة بين مختلف الحملات التي تباعد بينها العوامل الجغرافية، كما أنها تسهل عملية تداول وانتشار نفس الأفكار والقيم والمعايير عبر مختلف أقاليم وفئات وطوائف وطبقات المجتمع^(٤١) والتوعية المستمرة بمخاطر الفساد وتناعيته السلبية على برامج التنمية وتوسيع قاعدة الفقر^(٤٢).

٤- تتحمل الصحافة مسؤولية الكشف عن حالات الفساد المالي والإداري التي تكشف وناقضها أو يحال لمفسدون فيها إلى التحقيق من خلال عرض الوثائق والحقائق المتعلقة بالفضيحة ومتابعة التحقيقات فيها ووصولاً إلى إحالتها للقضاء والبت فيها ومحاكمة المفسدين ورد الحقوق وتكون صيغة الكشف بعيدة عن التشويه وإنما تعتمد على عرض الحقائق وصياغتها على شكل موعظة توجه للساعة بين في هذا الاتجاه أو الذين لديهم رغبة في العمل بهذا الاتجاه أو حتى الذين ينظرون إلى هذه الظاهرة على أنها واقع لا يتم كشفه ولا حتى مجلسية مرتكب بيه (١١).

٥- إن القاطع الطلبي يحدد دوراً مهماً في تحريك المجتمع نحو التغيير أما الإصلاح وإما للفساد والعمل على إيجاد وسائل إعلامية مؤثرة من صنع الشباب حتى تكون ذات أثر أكبر وتسهم في تعزيز قيم النزاهة والشفافية لدى هذه الشريحة المهمة (١٢) لأن في وسع وسائل الإعلام ومنها الصحافة في تحقيق الاتفاق الثقافي والاجتماعي وأن تتضمن قيم جيدة وقيماً رديئة وقد تؤثر سلباً أو قد ترفع قيمة إيجابية كما قد تهدمها وهكذا تنعكس سلباً وإيجاباً النظام الاجتماعي، على أداء وسائل الإعلام، وعلى المنتج النهائي بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي نفس الوقت فإن بعض الموضوعات التي تتجنبها وسائل الإعلام، يمكن أن تصبح محور الجدل الذي قد يساعد على تحقيق الاتفاق الثقافي والاجتماعي (١٣).

٦- اتخذت الصحافة أداة هائلة عبر توحيد الخطاب الإعلامي وتعزيزاً لقيم المثلى ومفاهيم التنمية السلمية المثمر بل وتتكاثر لحاربة الفساد السيلسي والاجتماعي والاقتصادي والأخلاقي وتعزى أساليبها وكبح ممارساته الباغية واجتثاث جذور دمن منابتها لإحلال الإصلاح من خلال استخدام الرموز والألقاب والإطارات الرمزية، لصياغة عواطف خاصة من المفاهيم والدلالات عن بعض الشخصيات والأحداث والمؤسسات بما يتفق مع درجة ولائها لأوضاع القائمة لأنها سوف تنعكس الأيديولوجية التي تؤمن بها الوسيلة الإعلامية في السرموز والصور الثقافية التي تدور حولها تلك الوسيلة الإعلامية في مجتمعها (١٤).

والتوعية المستمرة بقانون مكافحة الفساد والقوانين الأخرى ذات الصلة بالمنظومة الوطنية للنزاهة وإعداد البرامج التي من شأنها أن تعزز المصداقية في مؤسسات الدولة من خلال تسليط الضوء على المؤسسات التي تخلو من الفساد وتعطي أولوية كبرى للشفافية وقيم النزاهة في تسيير أنشطتها. وتسليط الضوء على المؤسسات المتخمة بالفساد، وتعزيتها أمام الرأي العام (١٥).

٨- كما إن الصحافة تحتاج في حربها على الفساد إلى مواثيق شرف وأعراف صارمة تفصل بين الملكية والإدارة والرأي والخبر والمصالح لشخصية واعلمة حتى لا يتحول جانب من الصحافة بقصد أو ببدونه إلى ناشر للفساد (١٦) فالقيم المهنية والأخلاقية للصحفي تدعوه غالباً إلى يتوخى الأمانة والصدق، ولا يستهين بالتبعاات التي يتحملها وهو يؤدي واجبه، وإن يراعي دائماً المصلحة العامة في كل ما يقدم للرأي العام وإن يكون حريصاً على ألا يشوه أو يخفي الوقائع الصحيحة، وألا يسعى مطلقاً وراء منفعة شخصية (١٧).

٩- يجب أن تكون المؤسسات الصحفية بيئة خالية من الفساد المؤسسي أو الفردي وضروة تأهيل الصحفيين مهنيًا وأخلاقياً وعلمياً وحماية الذين يواجهون الفساد ومؤسساته وشخصه. وتغيير القوانين التي تلاحق صحفيين في القضايا المتعلقة بالكشف عن الفساد ومنح الصحافة مزيداً من الحريات كي تتمكن من تأدية واجبها في مساندة المسؤول في الدولة في محاربة الفساد. واحترام قانون سرية المصدر الصحفي واستحداث قسم خاص في كل صحيفة لملاحقة الفساد والمفسدين وتعزيتهم أمام المجتمع والمسؤولين بالدولة. وله أهمية إعطاء صلاحيات أوسع للصحافة لتكون الصحافة تحقيق لكشف الفساد وتغيير القوانين التي تلاحق الصحفيين في القضايا التي يكشفون فيها الفساد.

١٠- على الصحفيين استخدام الدراما والبرامج الحوالية والإعلام الالكتروني وبشكل مؤثر لخطابة الجماهير ورفع درجة الوعي لديهم بخصوص الفساد وتفعيل القنولات الدينية والرياضية والفنية لتقوم بدورها في مواجهة الفساد (٢٨) وبمجملة تمثل الإنتاج الثقافي الإعلامي والتي هي من صنع الواسيلة، كالخبر والتقرير الإخباري والإعلان والفيلم والعناصر الثقافية التي مصدورها الاستيراد والحراك الاجتماعي والثقافة، ومن ذلك الآداب والفنون والقيم والمعتقدات وغيرها من المواد التي تحولت في الزمن الأعاصر إلى نصير مزي (٢٩) بتوضيح خبرات ومهارات مشاهير المجتمع من المثقفين وعسكريين وفنانين ورجال الدين .. الخ (٣٠).

١١- تسليط الضوء الصحفي على دور الرقابة الإدارية في ضبط أعمال الفساد والتصدي لها، من خلال ربط أهداف الجهد المبذول لمواجهة الفساد بأدبلا صالحة الوطنية العليا في التنمية الاجتماعية ومستقبل الوطن ورفع قيم المجتمع وفضائله وإن دعاء محاربة الفساد الإداري القائمة من تفلح في ظل عدم محاسبة المخطئ والسكوت عن لا يتخذ القرارات حيث يعتبر أكثر ضراوة دفعا للفساد ممن يتخذون القرارات التي تخطئ وتصيب .

١٢- تعترف الصحافة أحد الوسائل الأساسية لحماية المجتمع مع وصيائه من الفساد والخلفات وإساءة استخدام السلطة نظرا لأن المعلومات الكاملة واللقية حول الأمور المتعلقة بالصالح العام هي الوسيلة التي تمكن الجمهور والمجتمع من محاسبة الحكومة والمؤسسات والمنظمات التي تسيء للمجتمع، ومن ناحية أخرى تؤدي الصحافة دورا مساندا للحكومة في تأدية دورها حينما تكشف عن إشكال الفساد الإداري والاقتصادي والاجتماعي من خلال عمليات الاتصال الصاعدة من (القاعدة إلى القمة) والاتصال النازل (من القمة للقاعدة) لكي يتسنى للأجهزة الحكومية التعرف على نبض المجتمع ومشكلاته الحقيقية (٣١) كما إن السلطة التشريعية بحاجة إلى خلق آليات جديدة لتطهير ذاتها كي تتمكن من تفعيل دورها الرقابي كإنشاء لجنة تعمل على محاسبة من يثبت تجاوزه من النواب كذلك إصدار تشريع الذمة المالية من أين لك هذا (٣٢).

١٣- ضرورة الإسراع بالسلطة القضائية في حسم قضايا الفساد وتغليظ العقوبات فيها وتطوير العلاقة بين القاضي والصحافي لتكون علاقة حول مستمر لما في خدمة المجتمع .

من خلال تحديد دوائر خاصة بقضايا الصحافة وتحديد درجات فضلة معينين بالصحافة للحصول على فهم أفضل للعمل الصحفي ودوره في مكافحة الفساد. وحث السلطة التشريعية بأهمية سن تشريع يحمي (استقلالية الإعلام) وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد تضم بعض رجال الإعلام وأعضاء آخرين من رجال القضاء والمهنيين والقانونيين على منظمات المجتمع المدني وهكذا يمكننا أن نعمل وسائل الإعلام العريقة المبرورة والسموعة والرؤية مسؤولة خطيرة لا تقل في أهميتها عن مسؤولي الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية في محاربة ومكافحة الفساد المالي والإداري، بل وأحيانا يأخذ دور وسائل الإعلام في مكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري بعد اجتماعيا وسياسيا كبركونه ذا اثر أكبر وبعد شعبي وجماهيري مباشر وواضح مما ينعكس مباشرة في تأثيراته على الساحة المحلية وجميع أبعادها (٣٣).



إنجاح عملية تنفيذ آليات وتقنية وسائل الإعلام الصحيحة في العراق لا بد من توافر الشروط الآتية :

- ١- الشفافية: ونقصد بها صدق وسائل الإعلام في نقل الحقائق إلى الجمهور فضلاً عن دقتها والشفافية تعني صدق المسؤول في طرح المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبدائل لمعالجتها .
- ٢- الديمقراطية: تتضمن وصول ممثلي الشعب إلى السلطة التشريعية وممارسة دورهم بحرية في اتخاذ القرارات الفعالة التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للمواطنين .
- ٣- الحرية: أي حرية وسائل الإعلام وحرية المواطن في مناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأي والرأي الآخر، ومساهمة جميع الجهات ذات العلاقة والخبرة العلمية (٢١) .

المبحث الخامس :

تحليل مضمون التقارير الإخبارية للكشف عن أنواع قضايا الفساد في جريدة البرلمان الخاضعة للتحليل للفترة من ١ / ٦ / ٢٠١٠ ولغاية ٢٠ / ٦ / ٢٠١٠

تفسير النتائج

بعد أن تم إجراء عملية التحليل لمضامين التقارير الإخبارية التي نشرتها جريدة البرلمان اليومية خلال المدة الزمنية التي تم تحليلها ضمن العينة تم استخراج إحدى عشر فئة تضمنت الموضوعات الخاصة بأنواع الفساد القائم في المجتمع العراقي والتي تم التركيز عليها في آليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ولست طاعت الجريدة أن تسلط الضوء عليها وتوليها أهمية حسب التكرارات والنسب التي تم توضيحها في جدول (١) وسيتم تفسيرها بـ شيء من التفصيل

جدول (١) يبين الفئات التي خضعت للتحليل

المرتبة	الفئات	التكرار	النسبة
الاولى	سوء الاداء والفساد المالي والاداري	١٠٣	٣١٪
الثانية	التزوير والاحتيال	٧٤	٢٣٪
الثالثة	الرشوة	٣٧	٨٪
الرابعة	فرض الضرائب دون وجه حق	٢٢	٧٪
الخامسة	احالة للشاريع الممولة من قبل لجهات الملحة الى شركات ومقاولين غير اكفاء دون الخضوع لتعليمات النفقة	٢٢	٧٪
السادسة	مكافحة تبييض الاموال وتتضمن عمليات غسيل الاموال	٢٠	٦٪
السابعة	استغلال النفوذ	١٦	٥٪
الثامنة	السرقه	١٧	٥٪
التاسعة	الاختلاس	١٣	٤٪
العاشره	سوء استعمال السلطة	١١	٣٪
احدى عشر	التلاعب بالرقام والبيانات المالية	٤	١٪
م		٣٣٩	١٠٠٪

الفئة الأولى : سوء الأداء والفساد المالي والإداري

يتبين من جدول (١) ان هذه الفئة قد حصلت على (١٠٣) تكرار وبنسبة (٣١٪) وبرزت هذه الفئة عندما ركزت الجريدة على (رصد مشاكل ومعوقات حمة سببها سوء الأداء والفساد الإداري وكانت حصيلةها هدر المال العام) وفي إحدى الأعداد تصدرت الجريدة بعنوان لها (ضعف الموازنة والفساد يجدان من سقف الآمال)^(١) وقد تطرقت الجريدة إلى أنواع الفساد ومنها فيما يتعلق بصفقات الأسلحة معربة عن (إلا إن الخشية من الفساد المتفشي في صفوف الجهاز الوظيفي قد تبدد الآمال المرحوة من مثل تلك الخطوات سيما بعد افتتاح عدد من الصفقات الفاسدة التي أبرمت لتسليح الحديث في وقت سابق)^(٢) وقال عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية (ان عقود التسليح لم تكن شفافة وتنطوي على نوع من الغموض)^(٣) (وأوضح ان الفساد عن قصد أو غير قصد يؤخر بناء الجيش العراقي)^(٤) و (ان الفساد المالي الذي ينخر بالشركات التابعة لوزارة الكهرباء كان سببا رئيسيا في تردي واقع الطاقة لهذا العام)^(٥) ولم تهمل جريدة البرلمان الجانب الجيد في معادلة التقصي عن الفساد و ملا حقة المفسدين (إحالة ١٠٨٤ متهمًا بقضايا فساد واستعادة أكثر من ١٢ مليار خلال العام الماضي)^(٦) (ان القطاع المصرفي الخاص على الرغم من رغبته في اخذ موقع متميز وفعال في الاقتصاد العراقي ولكنه مازال قاصرا عن أداء دوره)^(٧).

الفئة الثانية : التزوير والاحتيال

وقد تطرقت جريدة البرلمان إلى هذا الموضوع من حيث أنواع التزوير التي شاعت في المجتمع العراقي وذلك (خلال مدة البحث) فقد حصلت على (٧٤) تكرار وبنسبة (٢٣٪) ففي إحدى تقاريرها الإخبارية بيّنت (ان هناك حالات من تزوير الشهادات والعملات التقاعدية لمتقاعين وأسماء وهمية حتى أوصل الأمر ضبط أكثر من ٨ ألف حالة تلاعب وأسماء وهمية كانوا يستلمون مرتبات من فروغ مصارف الرافدين في عموم العراق وتم إحالة الموضوع للقضاء العراقي)^(٨) وقد تعرضت إلى عمليات الاحتيال المصرفية (حيث من المحتمل حدوث أخطاء خلال التحويل اليدوي ولا يتم اكتشافه إلا بعد فترة وعدم إمكانية الجهات الرقابية في الإدارة بمراقبة أعمال الفروع والدوائر التنفيذية بشكل يومي ودائم والمساهمة في مساعدة المحتالين من القيام بعمليات احتيال بسبب معرفتهم بضعف النظام المحاسبي في المصرف) (ان ظاهرة العملة المزورة أو المزيفة ليست مشكلة العراق فحسب فهناك الكثير من البلدان تعاني من هذه الظاهرة إلا إنها منتشرة في العراق بشكل أكبر)^(٩).

الفئة الثالثة : الرشوة

وقد حصلت هذه الفئة على (٢٧) تكرار وبنسبة (٨٪) وهنا ركزت جريدة البرلمان على موضوع محاربة الرشوة على اعتبار كل موظف أو مكلف بخدمة عامة طلب أو قبل لنفسه أو لغيره عطية أو منفعة أو عنا بشيء من ذلك أداء عمل من أعمال وظيفته. فقد تم التأكيد على (تشكيل الغرفة يأتي لضمان تعزيز الحملات الوطنية لمكافحة الرشوة في تشكيلات دوائر الدولة لتسهيل معاملات المواطنين) (مع اخذ تعهد خطي من جميع العاملين بعدم اخذ ما يسمى بالإكرامية طوعا أو كرها)^(١٠) كما لم تغفل الجريدة عن متابعة هذا الموضوع حتى إعلان نتائج الحملات الخاصة بمكافحة الرشوة فقد وضعت في إحدى تقاريرها (أعلنت هيئة النزاهة العامة في العراق انخفاض الرشوة في أنحاء البلاد إلى نسب متدنية ومرجعه أسباب ذلك إلى تطبيق برنامج مكافحة الرشوة)^(١١).

الفئة الرابعة: فرض الضرائب دون وجه حق أو مرجع قانوني

وقد تطرقت الجريمة إلى هذا الموضوع على اعتبار أن الرقابة غير الفعالة على استخدام الموارد والممتلكات العامة العائدة إلى الدولة ويؤدي استخدام الموارد للمنفعة الشخصية، فقد (عرب مستور دون وسائقي شاحنات عن امتعاضهم بتطبيق إجراءات جديدة وفرض رسوم إضافية على نقل البضائع.... وهذا يؤدي إلى رفع أسعار البضائع المستوردة في الأسواق العراقية) بينما أوضح مسئول إن (مردود الرسوم ليس لصالح الشركة..... وإنما لصالح شركة العامة.....) ون الغرامات المالية التي تفرض سوف تدفع بهم إلى زيادة أسعار البضائع (١٢) أيضاً السياق نفسه وبقرار إخباري آخر (أصحب الأفران والمخابز يعتصمون احتجاجاً على الضرائب) (١٣) وبذلك حصلت على (٢٢) تكرار وبنسبة (١٧) %.

الفئة الخامسة: أحالة المشاريع الممولة من قبل الجهات المنحة إلى شركات ومقاولين غير أكفاء دون الخضوع للتعليمات النافذة

فقد حصلت على (٣) تكرار وبنسبة (٧) % أي بنفس النسب التي سبقتها ويجعلها بنفس المرتبة تقريباً، وحاولت أن تركز على إن الفساد يستشري بالمشاريع التي هي تحت الإنجاز (حيث وجه مجلس محافظة النجف بالتحقيق في مشروع الحزام الأخضر الذي تم إلغاؤه بعد إنجازه بثلاثة أشهر ومشروع الشارع الحولي (حول المدينة القديمة) (كما أحيل الشارع الفاصل بين الكرمة والشهداء ولحادة أعمارها ثلاث مرات... (١٤) (سحب مشروع مجمع العمارات السكنية من الشركة المنفذة لتلكها... (١٥).

الفئة السادسة: مكافحة تبييض الأموال

وتتضمن عمليات غسيل الأموال فقد حصلت هذه الفئة على (٢٠) تكرار وبنسبة (٦) % وفيها شددت الجريمة إن هذا النوع من الفساد يخرب الاقتصاد العراقي ومن الصعب لشفاء منه أو معالجته ما لم تأخذ عمليات مكافحة أبعادها فقد أشارت (إن البنك المركزي العراقي يسعى إلى تفعيل رقابة مكتب مكافحة تبييض الأموال التابع له) ويقصد بها ظهور الكاتب التي تتعامل بالعملة لأجنبية والمحلية خارج نطاق البنك المركزي في كل المحافظات ومناطق العراق وتتعامل هذه الكاتب خارج نطاق شركات الصيرفة وتعتبر السيطرة على تعاملاتها صعبة جداً حيث تقوم بتحويل أموال كبيرة جداً إلى خارج ودخل العراق وهنالك مخاطر تهمل (١٦).

الفئة السابعة: استغلال النفوذ

وقد حصلت على (١٦) تكرار وبنسبة (٥) % وفيها شرحت الجريمة إلى إن هذه الظاهرة تمثل تحدياً كبيراً أمام الاستثمار في العراق فمثلاً تطرقت إلى إن الشركة بترانوس المالية العامة بحقل الغراف النفطية أبلغت عن تلقيها اتصالات عبر الإنترنت من أكثر من جهة تمثل شبوخ عشائر المنطقة للمطالبة كتفاوض بشأن ثمن الأراضي التي تضم الحقول النفطية التي ستقام عليها الشركة مشاريعها). وفي موضع آخر (مما جعل المحافظة طاردة للاستثمار والشركات المنفذة للمشاريع) (تقضي سلطة شبوخ العشائر على حساب مكانة الدولة والقانون).

الفئة الثامنة: السرقة

وقد حصلت على (١٧) تكرار وبنسبة (٥) % وهنا شرحت الجريمة في تقاريرها كيفية تعرض لبلد إلى السرقة وبأشكال متنوعة ومنها (تعرض فرق الزلزال بمنطقة النصر (١٠٠ كم شمالي الناصرية) لعمليات سرقة

بغرض التخريب نتيجة لعدم موفقته على تعيين حراس من أهالي العشائر المجاورة لمنطقة عملها^(١٩). كما أشارت إلى الحال التي أصبحت عليه الأماكن الأثرية في العراق ففي إحدى التقارير أوضحت (سرقة الآثار العراقية تدهور مة ثانية) (إد إن هناك نهش شبه منظم للآثار العراقية)^(٢٠).

الفئة التاسعة : الاختلاس

فقـد حصلت هذه الفئة على (١٣) تكرار ونسبة (٤٪) وفيها أشارت إلى (إن احتجاز مدير مصرف البصرة بتهمة الاختلاس تفرّض على باقي المصارف الخاصة العمل بشفافية .

اختلاس قروض ضخمة من مصرف الرافدين^(٢١) ان تصاعد حالات الاختلاسات والتلاعب في المؤسسة المصرفية العراقية هو استمرار اعتماده على الفئمة التقليدية التي توقفت العمل بها عالميا منذ عقود^(٢٢)

الفئة العاشرة : سوء استعمال السلطة

فقد حصلت هذه الفئة على (١١) تكرار وبنسبة (٣٪) وأشارت بان هناك من الموظفين لدى الدولة ممن يسيئون إلى المراجعين اذ إن (هناك العديد من حالات عدم الالتزام بتطبيق بنود مدونة السلوك الوظيفي) (كما افاد اغلب الموظفين الذين تم اللقاء معهم الى عدم صرف مخصصات الخطورة و تاخر توزيع أرباح الشركة على الموظفين) مع إساءة معاملة المراجعين (وذلك بقيام بعض المدراء والموظفين بالصياح على المراجعين و زجرهم بإجابات فضة غير مرنة وأتباع سياسات إغلاق الأبواب والشبابيك والتهرب وانعدام النظام وعدم وجود خطة عمل ثابتة تحدد سياسة النظمه و انتشار ظاهرة تعقب المعاملات من قبل بعض موظفي النظمه) (٢٣).

الفئة إحدى عشر: التلاعب بالأرقام والبيانات المالية

و هذا أشارت الجريدة إلى أن (الرقابة المالية تكشف عن وجود مخالفات تعاقب عليها في شركة مصافي الشمال) وأن (البيانات المالية لسنة ٢٠٠٩ لشركة مصافي الشمال تشير إلى مخالفة الشركة لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية) وأشار التقرير إلى (انخفاض إنتاج المنتجات الأساسية لسنة ٢٠٠٩ قياسا لسنة ٢٠٠٨) و (هناك انخفاض في إيرادات الجارية لشركة العامة لصناعة الأدوية في نيوى بسبب ضعف الخطة التسويقية قياسا بخطة الإنتاج لأكبر المواد والأدوية المطلوبة) (٢٤).

الاستنتاجات

- ١- ان الصحافة لا تحدث من التغيير والتحويل بقدر ما تحدث من تدعيم ومحافظة على الآراء الموجودة من خلال تفعيل الصحافة لقيمة والمتعلقة بقيم المجتمع ومعانيه وثقافته القائمة على العناصر الإيديولوجية والدينية السائدة في المجتمع .
- ٢- هناك تجارب عالمية سابقة في مجال دور الإعلام في تدعيم مكافحة الفساد قد طبقت في مناطق معينة من العالم واستطاعت أن تؤثر بعض الملاحظات و من الممكن تعميمها بالاعتماد على مؤشرات لكي تطبق في العراق .
- ٣- من الممكن مكافحة الفساد اذا استطاعت الصحافة من تبني إستراتيجية تركز فيها على حملات مكافحة الفساد وشحن هذه الفكرة باعتبارها فكرة مركزية واحدة وان الخصم هو واحد متمثل بكل أنواع الفساد المستشري في المجتمع العراقي . و ان الرسالة الاعلامية يجب أن تتناسب جيداً مع مصالح واحتياجات وقيم ومعتقدات متعددة .
- ٤- من الممكن التعاون المستمر ما بين أجهزة القضاء والصحافة عن طريق توحيد الخطاب الإعلامي والمتابعة المستمرة لقضايا كشف الفساد من خلال صياغة عوامل خاصة من المفاهيم والدلالات الثقافية عن بعض الشخوص والأحداث والمؤسسات التي يتم فضح ممارسات كشف الفساد بها .
- ٥- تحملت جريدة البرلمان مسؤولية كشف أبعاد ظاهرة الفساد عبر تقاريرها الإخبارية خلال مدة البحث ووفق العينة المحددة وهذا ما اثبتته (فئات التحليل) التي حصلنا عليها بالاعتماد الى خطوات علمية منهجية موضوعية محددة . فضلاً عن عرض أحداث وقضايا ومعلومات واقعية معنوية وإحصائيات وبيانات ولرقام إحصائية تم اعتمادها من مصادر رسمية موثوقة وبأسلوب واضح وبسيط وشرح وتفسير شامل لمعظم جوانب الحدث وكل ما يتصل به من تطورات وأفكار ومواقف ونتائج عاجلة أو آجلة اعتماداً على الوثائق الرسمية لمواجهة هذه الآفة الخطيرة .
- ٦- قد أظهرت النتائج إن الجريدة أول ما ركزت على إبراز سوء الأداء والفساد المالي والإداري بحيث تطرقت وبشكل صريح إلى المؤسسات التي تعاني من تفشي هذه الظاهرة والمتمثلة بوزارة الدفاع وقضية رصد مشاكل ومعوقات حمة سببها سوء الأداء والفساد الإداري وكانت حصيلتها هدر المال العام فضلاً عن الفساد المتفشي في صفوف الجهاز الوظيفي الذي قد بدد الأموال المرحوة سيما بعد اقتضاح عدد من الصفقات الفاسدة التي أبرمت لتسليح الحديث في وقت سابق وان الفساد المالي الذي ينخر بالشركات التابعة لوزارة الكهرباء كان سبباً رئيسياً في تردي واقع الطاقة ولم تهمل جريدة البرلمان الجانب الجيد في معادلة التقصي عن الفساد وملاحقة المفسدين بحالة ١٠٨٤ متهماً بقضايا فساد واستعادة أكثر من ١٢ مليار خلال العام الماضي .
- ٧- وكان التركيز واضحاً على إبراز شيوخ ظاهرة التزوير والاحتيال بحيث كشفت إن هناك حالات من تزوير الشهادات والمعاملات المتعاقبة لمتقاعدين وأسماء وهمية حتى أوصل الأمر ضبط أكثر من ٧١ ألف حالة تلاعب وأسماء وهمية كانوا يستلمون مرتبات من فروع مصارف الراقدين في عموم العراق وقد تعرضت إلى عمليات الاحتيال المصرفية بسبب ضعف النظام المحاسبي في المصارف وشيوع ظاهرة العملة المزورة



م.م. . بنون جبر العزيز رئيس

دور الصحافة في تعزيز تنفيذ القانون (الاستراتيجية الوطنية)



أو المزيعة وانتشارها بالعراق بشكل أكبر من بقية الدول. وبرز التحليل موضوع محاربة الرشوة من خلال تشكيل غرفة عمليات لضمان تعزيز الحملات الوطنية لمكافحة الرشوة في تشكيلات دوائر الدولة كما لم تغفل الجريدة عن متابعة هذا الموضوع حتى إعلان نتائج الحملات الخاصة بمكافحة الرشوة عند ما أعلنت هيئة النزاهة العامة في العراق انخفاض الرشوة في أنحاء البلاد إلى نسب ممتدنية ومراجعة أسبلب ذلك إلى تطابق برنامج مكافحة الرشوة.

التوصيات

- ١- الاهتمام بالمعالجات التفسيرية والاستقصائية للموضوعات التي تتعلق بمكافحة الفساد في المجتمع على اعتبار تنامي الاهتمام بالقضاء على الفساد ليس لتنامي هذه الظاهرة ولكن لتنامي الوعي العام بأهمية محاربة لشكاله من رشوة ومحسوبية وغيرها ودعم النزاهة والشفافية والحريات الحاجة إلى تطوير الخطاب الإعلامي المتخصص بمكافحة الفساد في جميع المجالات وبناء قدرات الصحفيين المتخصصين في مجال المعالجة لقضايا الإصلاح ومكافحة الفساد وتغطية القضايا ذات العلاقة بأسلوب موضوعي .
- ٢- العمل على الاستفادة من التجارب الأخرى إلى جانب العمل على الاستمرار في وضع إصلاحات وتطوير مجال الوظيفة العامة ، وكيفية الالتحاق بالوظائف العامة من أجل تكافؤ الفرص ، والإصلاح في تولي المناصب القيادية ومن حق الموظف الطعن عليها ، وتكامل قواعد البيانات والخدمات المقدمة للمواطنين .
- ٣- جعل الهدف الرئيسي من تقديم الدعم في هذا المجال هو خلق بيئة ملائمة بحيث يصبح المواطنون على دراية ، بأن الحكومة لها القابلية على الاستجابة و للمساءلة - و قيام نظام سياسي حرو عادل ، وحماية حقوق الإنسان وتوافر مجتمع مدني قوي ، وأيضا توافر درجة عالية من الثقة في الأجهزة الأمنية والمحاكم ، وجدوى عملية التنمية الاقتصادية .
- ٤- العمل على إصدار ميثاق لأخلاقيات الوظيفة العامة وتنمية الوعي الأخلاقي لدى المواطنين .
- ٥- تقديم خطاب نقدي واع والتأكيد على مبادئ الصحافة القيمية ادير تقع بادواق الجماهير ويساعد على إيجاد حس نقدي تحليلي عام لكل ظاهرة يتم تناولها في الصحافة
- ٦- ولا ريب أن دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد يتأثر وإلى حد كبير بهامش الحرية المتاح من قبل الحكومة ، وتطور آليات الوصول إلى المعلومة من خلال تبني وإصدار قانون الحق في الحصول على المعلومة .

المصادر والهوامش

- (١) البريهي، علي، حرية المعلومات و التنفيذ إليها من منظور المجتمع المدني والإعلام ودورهما في المساعدة على كشف الفساد ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل التدريبية لمحاربة الفساد على الموقع الإلكتروني
<http://www.microsoft.com/isapi/redir.dll?prd=ie&pver=6&ar=msnhome>
- (٢) المؤتمر السنوي العام لحادي عشر تحت عنوان الأبداء والتجديد في الإدارة العربية " نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد من ٢٠٠٢ يوليو (تموز) القاهرة جمهورية مصر العربية على الموقع الإلكتروني المنظمة العربية للتنمية الإدارية / ٢٠١٠/٣
<http://www.arado.org.gq/homepage/Default.htm>
- (٣) الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٠-٢٠١٤، منشور صادر عن جمهورية العراق المجلس المشترك لمكافحة الفساد * A.C.C-IRAQ ج. خضور، اديب، بحوث اعلامية ميلانية (سورية - دمشق: مزة) ط١ ١٩٩٩ .
- (٤) سمير محمد حسين: دراسات في منهج البحث العلمي بحوث الاعلام (القاهرة عالم الكتب (٢٠٠٠) .
- (٥) محمود، نزهة، التغطية الاخبارية لفضيحة تعذيب المعتقلين في سجن لبي غريب، جريدة لزمان انموذج: مجلة الباحث الاعلامي لعدد (٢) حزيران ٢٠٠٦، مجلة فصلية محكمة تصدر عن كلية الاعلام جامعة بغداد .
- (٦) عبد الحميد محمد تحليل المحتوى في البحوث الاعلامية (جدة: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة) ٢٠٠٩ .
- ١- عيود، سالم محمد، ظاهرة الفساد الاداري والمالي دراسة في اشكالية الاصلاح الاداري والتنمية (بغداد دار الدكتور للعلوم) ٢٠٠٨ .
- (٦) الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٠-٢٠١٤، منشور صادر عن جمهورية العراق المجلس المشترك لمكافحة الفساد j.A.C.C-IRAQ
- (٧) سمير عيود صباح نوري، لفساد الاداري والمالي في العراق، مظاهره، اسبابه، ووسائل علاجه بحث منشور على الموقع الالكتروني:
- (٨) عبيد السبيل ناصر السودان: في مفهوم الفساد الإداري ومظاهره مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني www.Asabah.com
<http://www.nscoyemen.com/index3.php?id2=656&d>
- ضياء مصطفى، مستر صحافة اداعية اكاديمي في كلية الاعلام / جامعة بغداد كاتب و لاعلامي في جريدة البرلمان
- (٩) بخيت، سيد، العمل الصحفي في صر دراسة سيولوجية للصحفيين المصريين (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع) ١٩٩٨ .
- (١٠) شاوي، برهان، مدخل في الاتصال الجماهيري ونظريات التأثير (الاردن: دار الكندي) ٢٠٠٠ .
- (١١) كرم، جان حيران، مدخل إلى لغة الاعلام (لبنان: دار الجيل) ط٢ ١٩٩٢ .
- (١٢) ابوزيد غافق، عبد الحميد، لبلي، فن التحرير الصحفي (القاهرة: مركز جمعة القاهرة للتعليم المفتوح) ٢٠٠٠ .
- (١٣) زور، اديب، الاعلام والازمات (سورية: دمشق: مزة) ١٩٩٩ .
- (١٤) احمد، محمدي، الصحافة سلطانية ابعاء كيف (القاهرة: مطابع دار الشعب) ١٩٧٩ .
- (١٥) الهمداني، خالد علي، دور وسائل الاعلام في الانتخابات: سلسلة كتب المستقبل العربي (٥٧) ثورة الصورة المشهده الاعلامي وفضاء الواقع، مركز دراسات لوحيدة عربية: حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة لمرکز: بيروت، شبليط / فبراير ٢٠٠٨ .
- (١٦) المنها، فريال تقنيات الاقتناع في الاعلام الجماهيري (دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر) ١٩٨٨ .
- (١٧) ملفين - دي فور، ساندرابول - ريكش، نظريات وسلل الاعلام، ترجمة كمال عبيد الرؤوف (لقاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع) ١٩٨٩ ط٥ .
- (١٨) عيود، سالم محمد، ظاهرة الفساد الاداري والمالي، دراستي اشكالية الاصلاح الاداري والتنمية (بغداد: دار الدكتور للعلوم) ٢٠٠٨ .



(١٩) محمد، سعاد عبد الفتاح، الفساد المالي والإداري، بحث منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.wnscoyemen.com/index3.php?id2=134&id=6>

(٢٠) الوائلي، ياسر خالد بركت، الفساد الإداري... مفهومه ومظاهره وأسبابه مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد العدد ٨٠/كانون الثاني/٢٠٠٦ على الموقع الإلكتروني:

www.anna.baa.org/%2Findex.htm

(٢١) هلي، غزوان، دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد المالي والإداري مقالة منشورة في جريدة الصباح على الموقع الإلكتروني:

<http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=copy&si>

(٢٢) النجار، يحيى غني، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:

<http://www.wnscoyemen.com/index.p>

(٢٣) الباغ، طارق عبد الرسول، آثار الاجتماعية للفساد الحكومي، مقالة منشورة في جريدة الصباح على الموقع الإلكتروني: www.alsabaah.com

أهل العمل الفكري: يقصد بهم عند تطور المجتمعات وتقسيم العمل ابتداءً من الكهنة والعرفاء وصولاً إلى المثقفين المحشين الذين يتصرفون بوصفهم أمناء على الحقيقة والحق والعدالة وأصياء على العقيدة واليوية... ولزيد حول ذلك انظر، مستقبل الثقافة للعربية، ندوة المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة أيار، ١٩٩٧.

(٢٤) الحديثي، مؤيد عبد الجبار، العولمة والإعلام (الارن: الأهلية للنشر والتوزيع) ٢٠٠٢.

(٢٥) عزي، عبد الرحمن، الرسمال الرمزي الجديد قفلة في هوية وسوسيولوجية الفضائيات في المنطقة العربية: سلسلة كتب المستقبل العربي (٥٧) ثورة الصورة المشهد الإعلامي وفضاء الواقع، مركز دراسات الوحدة العربية: حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز: بيروت، شباط/فبراير ٢٠٠٨.

(٢٦) خروا في بيضاء تنفيذ استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد المالي تقرير إخباري منشور في جريدة لا هالي العراقية في صفحة مال وأعمال بتاريخ الجمعة، كانون الثاني/٢٠٠٧.

مقرره وسنطقن بولقد قدم مجلس التبادل للأبحاث تجاوزت في مجال الإعلام والبرمج التكنولوجية منذ أوائل التسعينات. الصحافة الاستقصائية: حينئذ سعت الجرائد في الإبراز والتكيز والتحري عن قضايا معينة أو موقف أو أمور تحدث في المجتمع. خاصة جوانب الانعراف والفساد نشأ لون جديد من الصحافة ولتغطيات الإخبارية سمي بالصحافة الاستقصائية Investigative Reporting وسمي محرره بالمقصون عن الفساد وقد أطلق هذا الاسم على

مجموعة الصحفيين الذين قدوا حملات صحفية مهمة ضد الفساد خاصة عام ١٩٠٤ حين أدى التوسع الضداعي السريع بعد الحرب الأهلية إلى الكثير من الظلم والاحتكاكات واعتمد هؤلاء الصحفيون في جديرتهم الصحفية على نشر التحقيقات الصحفية الكاشفة المبينة على الوثائق الرسمية وخضعة لمراقبة الخبراء.

(٢٧) ملك وإيتيهوس، دعم وسلل للإعلام في جنوب شرق أوروبا وأوراسيا مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني:

[Wwww.acrobat.com](http://www.acrobat.com)

(٢٨) لحساوي، وائل، ورقة قدمت في الجلسة الختامية ضمن مؤتمر (رؤية لملامية لمواجهة الفساد) الذي نظمته نقابة العاملين بوكالة الأنباء الكويتية (كونا على الموقع الإلكتروني:

[Http://www.wannabaa.org/index.htm](http://www.wannabaa.org/index.htm)

لحد ٢٧ أيار ٢٠٠٧/٩ جمادي الأول ١٤٢٨

(٢٩) العبدعبد، عاطف عدلي، مدخل إلى الاتصال والرأي العام الأسس النظرية والأسهامات العربية القاهرة: دار الفكر العربي ١٩٩٩ ط ٣.

(٣٠) نص السرايحية الوطنية لمكافحة الفساد في اليمن منشور في الصفحة الأخيرة لجريدة السياسة الإلكترونية ونية على الموقع الإلكتروني:

<http://alsyasiah.net/index.php>

تصدره وكالة الأنباء سبأ اليمنية. في الخميس ٠٥ أغسطس ٢٠١٠.



و يعد ميثاق الشرف الصحفي او ميثاق الاخلاقيات المهنية ،مكملة للحقوق والضمادات المكفولة للصحفيين وهي تبلور المسؤوليات الاخلاقية والاجتماعية للصحفيين حيال المجتمع الذي يعملون فيه ،وتبنى على اساس ان الاعلام وان كان حقا للفرد ، فهو ايضا حق للمجتمع ويمثل اخلاقيات المهنة ، والقواعد الاختيارية والتزاماتيا للصحفيين ، وتعد النقابات والتنظيمات الصحفية مسؤولة عن تنفيذها ومراقبة مدى الالتزام بها وقد ترتبت على لصحفيين التزامات ومسؤوليات حيال المجتمع وقد تكون هذه المواثيق مدونة في شكل مواثيق شر ف وقد لا تكون مدونة ،وغالبا ما تأخذ شكل العرف والتقاليد الصحفية والتي لا يصح تجاوزها .أسيد بخيت .

(٣١) مجموعة من الخبراء (د. عماد محمد علي العاني *د. فارس كريم *د. صلاح مهدي *دعفراء هادي) الاعلام العراقي وتأثيره في عملية صنع القرار :مقالة منشورة في جريدة الصباح ٢٦-٢٠٧٧-٢٠٠٧ .

هو امش عينة التحليل

- (١) (الحد - ١٣ حزيران ٢٠١٠ العدد (١٢٨)
- (٢) (الحد - ١٣ حزيران ٢٠١٠ العدد (١٢٨)
- (٣) (الحد - ١٣ حزيران ٢٠١٠ العدد (١٢٨)
- (٤) (الحد - ١٣ حزيران ٢٠١٠ العدد (١٢٨)
- (٥) (الحد - ٢٣ حزيران ٢٠١٠ العدد (١٢٦)
- (٦) (الحد - ١٥ حزيران ٢٠١٠ العدد (١٤٠)
- (٧) (الحد - ٢٧ حزيران ٢٠١٠ العدد (١٤٨)
- (٨) (الحد - ٣ حزيران ٢٠١٠ العدد (١٢٢)
- (٩) (الحد - ١٤ حزيران ٢٠١٠ العدد (١٢٩)
- (١٠) (الحد - ٢٣ حزيران ٢٠١٠ العدد (١٢٦)
- (١١) (الحد - ٢٤ حزيران ٢٠١٠ العدد (١٢٧)
- (١٢) (الحد - ١٣ حزيران ٢٠١٠ العدد (١٢٣)
- (١٣) (الحد - ١٥ حزيران ٢٠١٠ العدد (١٢٤)
- (١٤) (الحد - ٢٣ حزيران ٢٠١٠ العدد (١٢٢)
- (١٥) (الحد - ٧ حزيران ٢٠١٠ العدد (١٢٤)
- (١٦) (الحد - ٣ حزيران ٢٠١٠ العدد (١٢٢)
- (١٧) (الحد - ٣ حزيران ٢٠١٠ العدد (١٢٢)
- (١٨) (الحد - ٣ حزيران ٢٠١٠ العدد (١٢٢)
- (١٩) (الحد - ٢ حزيران ٢٠١٠ العدد (١٢١)
- (٢٠) (الحد - ٢٩ حزيران ٢٠١٠ العدد (١١٥)
- (٢١) (الحد - ٢ حزيران ٢٠١٠ العدد (١٢١)
- (٢٢) (الحد - ٣ حزيران ٢٠١٠ العدد (١٢٢)
- (٢٣) (الحد - ٢ حزيران ٢٠١٠ العدد (١٢١)